الشرق
ألخميس 14 آب 2008– ألعدد 17791
7

"خفض كلفة الخلوي قبل الخصخصة"

باسيل يتجه لفتح ملف التخابر الدولي غير الشرعي

أكد وزير الاتصالات جبران باسيل عزمه على خفض كلفة الهاتف الخلوي قبل خصخصة القطاع مشيراً الى استعداده للسير بالخصخصة وفقاً للقوانين اللبنانية وحسب المعايير الدولية وبشفافية عالية جداً. واعلن انه يتجه لفتح ملف التخابر الدولي غير الشرعي بعيداً عن اي اعتبار سياسي.

عقد الوزير باسيل، في مكتبه في الوزارة قبل ظهر امس مؤتمراً صحافياً تناول فيه برنامج الوزارة شارحاً البنود المتعلقة بقطاع الاتصالات في البيان الوزاري، في حضور المدير العام للإستثمار والصيانة في الوزارة، الرئيس - المدير العام لهيئة اوجيرو عبد المنعم يوسف، المدير العام للإنشاء والتجهيز ناجي اندراوس، المدير العام للبريد محمد زهير يوسف، رئيس الهيئة المنظمة للإتصالات كمال شحادة، رئيس هيئة المالكين في قطاع الخليوي جيلبير نجار والعضوين في الهيئة كمال ابو فرحات وموسى خوري، عضو مجلس ادارة اوجيرو آلان باسيل ومديرين.

وأكد باسيل ان تنفيذ قانون الاتصالات رقم ٤٣١ يتطلب جملة تعيينات في شركة اتصالات «ليبان تيليكوم». واشار الى «التزامنا خصخصة القطاع الخلوي إنما وفق القوانين اللبنانية وحسب المعايير الدولية وبشفافية عالية جداً. واوضح ان اي ورشة لتحسين اداء الشبكتين الخلويتين وزيادة طاقة الاستيعاب لا يعني التخلي عن الخصخصة او تأجيلها.

باسيل خلال المؤتمر (دالاتي ونهرا)

وتابع: «ثمة موضوع ملح في هذا الصدد هو انتهاء العقود مع الشركتين في تشرين الثاني، وبدأنا تفاوضاً معهما لنحصل على خلاصات معينة في غضون الشهر الحالي، لأن الوضع لا يحتمل. واغتنم هذه المناسبة حتى اتوجه الى اللبنانيين لنعلمهم اننا حرصاء في عملية التفاوض هذه على اعطاء الشركتين حقوقهما في حال مددنا العقود. لكننا حرصاء ايضاً ان تحقق الدولة الامور التي تريد تحقيقها لمصلحة المواطن من دون اي عرقلة. ولا اخفي اننا نواجه عراقيل كثيرة نريد ان نتخطاها، ولا تساعدنا على تحسين الخدمة وتوسيع الشبكتين. وهذا امر ملح جداً، اضطررنا ان نضيء عليه امس في الاعلام، لأنه لا يمكن السكوت على امر كتعرفة الاتصالات الدولية المخفضة التي لم تلتزم بها احدى الشركتين منذ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ولم تلتزم حتى الآن إعادة الحقوق الى مواطنين دفعوا تعرفة اغلى من التعرفة الصادرة عن مجلس الوزراء. هذا امر لا يمكن السكوت عنه ووجهت منذ تولي الوزارة انذارين الى الشركة المعنية من غير ان تتجاوب. ابلغتنا الشركة اول امس انها التزمت التعرفة المخفضة، انما لا تزال في انتظار الاجراءات التي ستتخذها لإعادة الحقوق المتوجبة الى المواطنين نتيجة فارق الاسعار الذي دفعوه عندما اجروا مخابرات دولية منذ صدور قرار التعرفة الدولية المخفضة».

وقال: «هناك ايضاً ملف التخابر الدولي غير الشرعي الذي سنفتحه بعيداً من اي اعتبار سياسي، لان هناك مداخيل مهربة عن خزينة الدولة ومستحقة لمصلحتها وتستفيد منها فئات محدودة جداً تحقق ثراء على حساب الشعب اللبناني والخزينة العامة».

وحول سؤال النائب بهيج طبارة عن سرية التخابر وعدد القرارات الادارية والقضائية التي احيلت الى الوزارة قال باسيل:

«لم يحل الى الوزارة اي قرار او طلب او مراجعة منذ اقرار هذه المراسيم التطبيقية. والجميع يعرفون او يسمعون عن وجود عمليات تنصت حاصلة اذن، هذه العمليات تتم كلها خارج القانون، ويمكن ضبطها بتطبيق القانون المذكور والمراسيم التطبيقية. ومن حق الشعب اللبناني والوزراء والنواب والمسؤولين ان يدركوا انه يمكن اجراء عمليات تنصت بطرق مختلفة لا تقتصر فقط على اعتراض المكالمة الصوتية، وذلك من خلال معرفة طريقة الاتصال ومكان اجرائه وزمانه، وكذلك عبر الرسائل القصيرة SMS وهاتان وسيلتان من وسائل التنصت او اعتراض المكالمات. وقد لحظناهما في الفقرة الخامسة في البيان الوزاري والتي تنص على ضمان امن الشبكات والمعلومات».

وأكد حرصه على خفض كلفة الخلوي بشكل غير عشوائي وقيد الخصخصة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"